منظمة التحرير الفلسطينية

دائرة شؤون اللاجئين

تقرير

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين والدول العربية المضيفة

من حزيران/يونيو 2023 الى حزيران/ يونيو 2024

مقدم الى

مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين

الدورة (111)

القاهرة – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

1-5 حزيران، يونيو 2024

اعداد:

دائرة شؤون اللاجئين

منظمة التحرير الفلسطينية

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين والدول العربية المضيفة

مقدمة:

تمثل قضية اللاجئين الفلسطينيين واحدة من أعقد وأكبر واطول قضايا التهجير في العالم، والتي جاءت نتيجة لمقدمات تاريخية وارتباطها الشديد بالأطماع الاستعمارية منذ مطلع القرن الماضي، وما تبعها من تحولات كبرى فرضتها عملية تشكل النظام العالمي بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، والحقيقة الاكيدة بان انشاء دولة يهودية في فلسطين ارتبط وجوداً وعدماً بالغرب[1]، فقد شكل وعد بلفور (1917) من قبل الاستعمار البريطاني، محطةً فارقةً ومتزامنة مع احتلال فلسطين عسكرياً قبل عدة أسابيع من إعلان هذا الوعد، وما تضمنه من نوايا بريطانية مبيته لبذل كل الجهود لإنجاز وتسهيل عملية نقل اليهود إلى فلسطين، وإقامة وطن قومي لهم هناك، ليحلوا مكان الشعب العربي الفلسطيني صاحب الأرض الأصلي جغرافيا وديموغرافيا وتاريخيا ودينيا.

تم التأكيد على تنفيذ وعد بلفور في صك الانتداب على فلسطين، المُقر لاحقاً من قبل عصبة الأمم عام 1922، والاعتراف بدور الوكالة اليهودية كمستشار في إدارة فلسطين، وفي ضرورة جلب اليهود لفلسطين لتحقيق بنود هذا الوعد، والذين لم يتجاوز عددهم 60 الف يهودي في فلسطين عام 1918 مقابل 723 ألف عربي فلسطيني.

لعبت سياسية الانتداب البريطاني الى تعزيز الاستيطان الصهيوني في فلسطين وتسريع وتسهيل الهجرة اليهودية والتي أدت الى إحلال اليهود مكان الشعب الفلسطيني، فقد زودت بريطانيا العصابات الصهيونية بأحدث الأسلحة المتطورة لديها، التي شنت بواسطتها الغارات الجوية على المدن والقرى الفلسطينية محدثة فيها هدما وقتلا وطردا بحق أبنائها، الذين ظلوا متمسكين بأرضهم حتى الرمق الأخير، لتصل هذه العملية ذروتها عام 1947 وصدور القرار 181، والمعروف بقرار او خطة التقسيم [2]، وتبدأ مرحلة جديدة من

[1] قنطرة الشر – إسرائيل طريق الامبريالية الى العالم الثالث– د. محمود عباس–2011 – الطبعة 2 –بيلسان– رام الله –فلسطين ص 18

[2] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181(2) والذي تبنته في اجتماعها رقم 128 بتاريخ 29 نوفمبر 1947 بتصويت 33 عضوا لصالح القرار، و13 ضده، وامتناع 10 أعضاء.

التهجير والطرد والتطهير العرقي، وعلى اثر ذلك أقيمت "دولة إسرائيل"، عبر استخدام القوة العسكرية، وبسبب نطاق التهجير الواسع والطبيعة الجماعية له، قامت الأمم المتحدة عبر قرار اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثالثة، وحمل الرقم 194، بالدعوة الى إيجاد حل دائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين كمجموعة، وعلى أساس تمكينهم من ممارسة حق العودة واستعادة الممتلكات والتعويض[3].

عمليات الطرد الواسعة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، فيما أصبح يعرف بالنكبة الفلسطينية، أدت الى ظهور مفاهيم ومصطلحات جديدة وعلى رأسها المخيم واللاجئ والشتات والنكبة، حيث تم إنشاء 50 مخيماً لهم في الوطن والشتات، تُدار كلها من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، التي تم تأسيسها عام 1949، لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاغاثية وغيرها من الخدمات.

أدى التهجير القسري للشعب الفلسطيني من المدن والقرى وترك الممتلكات ومصادر الرزق في أرض فلسطين التاريخية، إلى تعدد الطرق والمسارات التي هام فيها اللاجئون الفلسطينيون على وجوهم، نحو حالة لجوء غير مسبوقة في التاريخ الفلسطيني، فقد توزع الفلسطينيون نحو جغرافيات وشتات متعدد الأبعاد، وإلى مخيمات اللجوء التي أقيمت كمحطات مؤقته في انتظار حل قضية اللاجئين.

لعبت الطرد المباشر وأوامر الاخلاء والمسارات التي حددتها العصابات الصهيونية، والموقع الجغرافي والعلاقات الاجتماعية الاقتصادية وتوزع العائلات أدوارا مهمة في تحديد **مسارات واتجاهات اللجوء على النحو التالي:**

(1) مدن وقرى الشمال الفلسطيني: حيفا وصفد وعكا والناقورة وبيسان وطبريا والجليل كانت وجهتهم الأساسية لهم نحو الأراضي اللبنانية والسورية.

(2) مدن وقرى وسط فلسطين: اللد والرملة نحو الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن.

(3) الساحل الجنوبي والنقب وبئر السبع: نحو قطاع غزة تحديدا.

وفي ذات الوقت اتخذت مسارات التهجير صورا فردية وجماعية، وارتبطت شديد الارتباط بمجريات المعارك، والمسارات المحددة مسبقا والتي أجبرت فيها العصابات الصهيونية اللاجئين على السير من خلالها نحو منافيهم الجديدة.

وحملت هذه المسارات والطرق التي قطعها اللاجئون ذكريات ومواقف روايات من الألم والمعاناة والجوع، وعلى جنبات هذا المسير الشاق سقط الالاف من الشهداء وأُصيب عشرات الآلاف، خاصة كبار السن والمرضى والأطفال الرُضَّع.

وقد اتخذ المسير أشكال متعددة فالغالبية العظمى كانت تسير على الاقدام، وبعضهم اجبر على ركوب الشاحنات التي أقلتهم قسرا نحو امكان اللجوء الجديدة، والبعض الاخر ركب البحر حين تقطعت به

[3] الدليل الخاص بحماية اللاجئين الفلسطينيين – مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين – 2009.

السبل، وخصوصا المدن والبلدات والقرى الساحلية مثل: حيفا وعكا ويافا وقرى مناطق الجليل وشمال فلسطين.

في عام 1967 استكملت دولة الاحتلال الإسرائيلي احتلال ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية، وطرد اعداد إضافية من الفلسطينيين الى خارج فلسطين، فيما أصبح يعرف بالنكسة، ما نتج عنها من إنشاء 8 مخيمات جديدة للنازحين الفلسطينيين، ليصبح العدد الكلي 58 مخيما رسميا في الوطن والشتات. [4]

المستجدات السياسية واستهداف قضية اللاجئين

أ. استراتيجية حسم الصراع والهجوم على المخيمات[5]:

الحكومة الإسرائيلية الحالية والتي يمثل أركانها الأساسية أحزاب الليكود(نتنياهو) وحركة الصهيونية الدينية (سموتريتش) وحزب القوة اليهودية (إيتمار بن غفير)، تتبنى إستراتيجية جديدة تهدف الى حسم الصراع، وهذا الائتلاف الحاكم يعتقد ان كل الحكومات السابقة كانت حكومات إدارة للصراع، وهذه الحكومة تعتقد ان حسم الصراع يتطلب الاجهاز مرة واحدة والى الابد على القضايا الأساسية في القضية الفلسطينية وهي قضية اللاجئين والقدس والحدود، ووأد أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية، وبالتالي فهي تسعى الى إعلان السيادة الإسرائيلية على كل الضفة الغربية وتهجير الفلسطينيين، والوصول الى التفوق الديمغرافي في الضفة الغربية عبر تكثيف المستوطنات والمستوطنين، وصولا الى تفكيك السلطة الفلسطينية لمنع تبلور أي كيانية فلسطينية على الارض، وفرض القانون الإسرائيلي على كل مناطق الضفة الغربية، وحسم الصراع فيما يتعلق بالحدود واعتبار غرب نهر الأردن منطقة قومية يهودية. وكل من هو غير يهودي سيتم التعامل معه كأقلية وأفراد وليس كقومية، وهذه الامر لا يمكن ان يتحقق الا عبر الحسم العسكري، والوصول الى حالة من هزيمة الفلسطيني على مستوى الوعي وحتى التطلعات، وكذلك حسم الصراع فيما يخص قضية اللاجئين، ومن هنا يأتي الهجوم المكثفة على المخيمات وعملية التدمير الممنهج لها، ففي قطاع غزة شهدت المخيمات تدميراً غير مسبوق لمخيمات جباليا والنصيرات والمغازي والبريج وخانيونس ورفح، وامتد التدمير ليشمل مخيمات شمال الضفة الغربية وتحديدا مخيمات جنين ونور شمس وطولكرم وبلاطه والفارعة وعقبة جبر وعين السلطان، والتي شهدت تدميرا للمنازل والمرافق العامة والبنى التحتية، وإضافة للاقتحامات والاعتقالات، من أجل جعل المخيمات بيئة طاردة وغير قابلة للحياة.

---

[4] كذلك لا بد من الإشارة، أن الفوارق بين المعطيات المتعلقة باللاجئين الصادرة عن الاونروا ، وبين الاحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أو غيرها من المراكز، مردها أن المعطيات الأولى تتحدث عن أعداد اللاجئين المسجلين في المخيمات وغير المخيمات، والذين يتلقون خدمات من الاونروا، في حين تشير البيانات الصادرة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الى الاعداد الفعلية من اللاجئين القاطنين في المخيم فقط، ومنعا لاي التباسات في هذا المجال، فقد تم الاعتماد على المعطيات والبيانات الصادرة عن وكالة الاونروا كأساس، في حين تم النظر لباقي المصادر الرقمية والاحصائية كعوامل مساعدة، خاصة أن الكثير منها يتمتع بالمصداقية والمهنية.

إشارة أخرى لا بد من التنويه إليها، وهي ان المعطيات المتعلقة باعداد سكان المخيمات ليست دقيقة في كل المصادر بما في ذلك مصادر الاونروا، والفوارق في الأرقام بين ما هو منشور باللغة العربية وبين ما هو منشور باللغة الإنجليزية، الامر الذي يتطلب دوما مزيدا من التدقيق واجراء المقارنات.

ب. استهداف الاونروا والازمة المالية.

المستوى الثاني من الهجوم على قضية اللاجئين يتمثل في الهجوم المكثف على الاونروا، وهو هجوم قديم ويتخذ عدة اشكال، ولكنه بدأ يتعمق مع حرب غزة، فإسرائيل اعتقدت تحت القصف المدفعي وحرب الإبادة بانها قادرة على انهاء عمل الاونروا، ومن هنا جاءت سلسلة الادعاءات الإسرائيلية ضد الاونروا، وخصوصا الادعاءات بان 12 موظف قد شاركوا في احداث 7 أكتوبر، والادعاء بان اعداد كبيرة من موظفي الاونروا ينتمون الى منظمات فلسطينية مسلحة، هذا بالإضافة الى ادعاءاتها التقليدية بحق الاونروا واتهامها لها بانها تديم الصراع وتعاني من سوء إدارة وفساد وعدم كفاءة وتشجع على الكراهية في مناهجها.

من المؤكد ان الهجوم الإسرائيلي على الاونروا يأتي في سياق مسارين:

المسار الأول: سياسي وقانوني، وإسرائيل تريد القضاء على الاونروا لأنها تمثل احد الشواهد الحقيقية، والاعتراف الدولي بوجود واستمرار قضية اللاجئين، وبالتالي التخلص من الاونروا يهدف الى التخلص من الأسس القانونية التي تستند لها حقوق اللاجئين وخصوصا القرارين 302 و194.

المسار الثاني: عملياتي وحربي، فالهجوم على الاونروا من شأنه ان يحدث فوضى عارمة في عملية الإغاثة داخل قطاع غزة، فحصار الاونروا ومنع تمويلها سيضر بكل العمليات الإنسانية والاغاثية والمساعدات والخدمات داخل قطاع غزة، كون الاونروا هي الجهة الأكثر خبرة وقدرة وإمكانية في العمل لما تملكه من قواعد بيانات وخبرات ولوجستيات وموظفين مؤهلين ومرافق، بالتالي ضرب الاونروا وبرامجها وتدخلاتها يشكل إدارة من أدوات تجويع الشعب الفلسطيني، فإسرائيل استخدمت التجويع كجزء من حرب الإبادة الجماعية.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين: نظر عامة

يتوزع اللاجئون الفلسطينيون في فلسطين وخارجها ويقدر عدد اللاجئين المسجلين في الاونروا 5,9 مليون لاجئ، وهم موزعين على النحو التالي: (الضفة الغربية871,537 ، قطاع 1,7 مليون، غزة سوريا568,730 ، لبنان 489,292، الأردن2,307,011) ويتوزعون على 58 مخيماً معترفا به من قبل الاونروا علما بان العدد الإجمالي للمخيمات الرسمية وغير الرسمية هو 77 مخيماً.

وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يعيش حوالي 7.3 مليون فلسطيني في هذا الشتات، الممتد من الشرق الأوسط إلى أمريكا الجنوبية وأستراليا.

مؤشرات ديمغرافية عامة:

- **التركيبة العمرية للاجئين الفلسطينيين ومعدلات الخصوبة:**

يعد مجتمع اللاجئين الفلسطينيين مجتمع فتيا، وهي ميزة يمتاز بها المجتمع الفلسطيني عموما، ومجتمع اللاجئين على وجه الخصوص، وتعتبر مخيمات اللاجئين في قطاع غزة هي الأعلى من حيث نسبة الشباب، حيث تصل نسبة من تقل أعمارهم عن 18 ما يقارب 41.9% بين الذكور و41.1% بين الاناث. في حين ان اقل نسبة لذات الفئة العمرية كانت في مخيمات لبنان ما يقارب 22.8% من الذكور و22.2 % من الاناث.

وبشكل عام فان نسبة الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما في عموم الأقاليم الخمس تبلغ 31.6% بين الذكور و31% بين الاناث.

هذه النسب والأرقام تؤشر بوضوح الى ان مجتمع اللاجئين الفلسطينيين يتمتع بمعدلات خصوبة عالية نسبيا، ولكن يمكن في ذات الوقت ملاحظة ان هذه المعدلات قد انخفضت عموما، ففي الضفة الغربية كانت 6.17 خلال الفترة 1983– 1994 لتصل الى 4.2 في العام 2006 ، والى 3.9 في العام 2010، أما في قطاع غزة، فقد تزايدت معدلات الخصوبة في الفترة الواقعة بين العامين 1983–1994 من 7.15 إلى 7.69، في العام 2006 ، وصولا الى 4.3 في العام 2010، وبشكل عام انخفضت معدلات الخصوبة في أوساط عموم الفلسطينيين اعتبارا من 2021 ففي الضفة الغربية وقطاع غزة وصلت إلى 3.6 ، وفي الأردن 3.2، 2.7 لبنان، وفي سوريا 2.7 ، ويمكن تحليل نسب التراجع العام في معدلات الخصوبة بين الفلسطينيين لعدة أسباب منها التأخر في سن الزواج ، وارتفاع بنسب الاناث الملتحقات بجامعات والتعليم العالي، واستخدام موانع الحمل وارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل.

- **ارتفاع معدلات البطالة والفقر في أوساط اللاجئين**

عانت المخيمات الفلسطينية تاريخيا من معدلات فقر وبطالة مرتفعة، وهذه النسب عادةً ما تتعمق مع وجود الازمات، فمنذ عام 2019 ولغاية اليوم عانت المنطقة عموما من أزمات معقدة ومركبة فيما يخص تداعيات جائحة كورونا وانعكاساتها الخطيرة على اقتصاديات الدول التي يتواجد فيها اللاجئين، واضافة للازمات المالية والاقتصادية في هذه البلدان والحرب الروسية –الأوكرانية، وصولا الى حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، وما نتج عنها من ارتفاع في نسب الفقر، ومعدلات البطالة إلى نسب غير مسبوقة في حياة اللاجئين الفلسطينيين.

ومع اقتراب الحرب في غزة من نهاية شهرها الثامن، فقد استمرت معدلات الفقر في دولة فلسطين في التصاعد، لتصل إلى أكثر من 58.4%، مما يدفع بحوالي 1.74 مليون شخص إضافي إلى براثن الفقر منذ بداية الحرب، في حين يواصل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا هائلاً بنسبة 26.9%، والذي يمثل خسارة قدرها 7.1 مليار دولار أمريكي [6]، من المقدر أن يتجاوز معدل الفقر 60.7%.

[6] – وفقًا لتقديرات جديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) والتي صدرت تحت عنوان "حرب غزة: الآثار الاجتماعية إذ والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين".

وتشير التقديرات الصادرة عن الاونروا، وتحديدا التصريحات التي ادلى بها المفوض العام للأونروا حول تأكيده بان ما بين 80 إلى 90 % من لاجئي فلسطين في غزة ولبنان وسوريا يعيشون حاليا تحت خط الفقر.

- **تحديات إيجاد فرص عمل:**

التحدي الأكبر للمخيمات واللاجئين في كل الأقاليم الخمس هو في ايجاد فرص عمل كافية لاستيعاب الاعداد المتزايد من المؤهلين الجدد الراغبين في دخول سوق العمل، وهذا التحدي ينبع بالأساس من رزمة الحواجز البنيوية التي تقييد عمليات دمج اللاجئين الفلسطينيين في أسواق العمل، وبالتالي البقاء رهن بطالة دائمة، إضافة الى ضعف الوصول الى المهارات التي تمكنهم من الولوج الى سوق العمل[7]. ولا تزال ظروف السوق لبرنامج التمويل الصغير ومشاريع التمكين الاقتصادي التابع للأونروا تشكل تحديا إضافيا بسبب الاضرار الكبرى التي لحقت بمشاريع التمكين الاقتصادي والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وخصوصا الاضطرابات الناجمة عن جائحة كورنا والحرب الروسية الأوكرانية والحرب على قطاع غزة والأزمات الاقتصادية والمالية في عديد الدول التي تضمن لاجئين فلسطينيين، وهذه المعضلات تحتاج أكثر من أي وقت مضى الى إجراءات كبيرة في مجالات تحسين قدرات سبل العيش للاجئين الفلسطينيين، وتعزيز إمكانيات توليد الدخل للاجئين وفرص العمل، مع التركيز على النساء والشباب، وتطوير الإستراتيجية الخاصة بالتعليم والتدريب المهني والتقني ومدى ملائمتها وانسجامها مع احتياجات السوق، وتطوير مجالات ما يعرف بالاقتصاد الأخضر والذي يعتمد على الطاقة المتجددة والطاقة الشمسية والمركبات الكهربائية والهجينة، والتكنولوجيا الرقمية،

- **انعدام الامن الغذائي:**

تشير تقديرات الأمم المتحدة الى ان أكثر من نصف مليون شخص يتضورون جوعًا في قطاع غزة، الذين تحولوا في غالبيتهم العظمى الى لاجئين ونازحين، ويعاني القطاع انعدامًا حادًا بالأمن الغذائي. في ظل قطع المياه والغذاء عنه وفق مخطط تجويع قامت به حكومة الحرب الإسرائيلية، وفي ظل شح وفوضى المساعدات الغذائية وارتفاع الأسعار نتيجة محاولات تغييب الاونروا ودورها، وتشير الاحصائيات الصادرة عن الاونروا الى انه من بين كل 5 عائلات في جنوب القطاع تقضي 4 عائلات منهم يومًا وليلة كاملة دون طعام.

قد كان يدخل لقطاع غزة قبل الحرب اكثر من 500–600 شاحنة يوميا محملة بالمواد الغذائية والبضائع والاودية ..الخ، وبمعنى أخرى كان من المفروض ان يدخل قطاع غزة ما يقارب من 140 الف شاحنة محملة بالبضائع المتنوعة، لكن الوقع يشير الى دخول أقل من 8–10% من احتياجات القطاع، نتيجة الإعاقة الإسرائيلية والمماطلة في عمليات التفتيش والقصف في كثير من الأحيان(قصف مراكز التوزيع)، وقيام المستوطنين بمنع شاحنات المساعدات من الوصول

[7] تشير الاونروا في موازنة 2024–2025 الى العوائق التي تواجه اللاجئين في الوصول لسوق العمل، وعلى سبيل المثال في لبنان، يواجه لاجئو فلسطين عوائق إضافية أمام إمكانية الوصول لسوق العمل ويظلون ممنوعين قانونًا من ممارسة عدد من المهن النقابية، وكذلك يواجه اللاجئون من أصول غزاوية وبعض اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا قيودا في الأردن من قيود على إمكانيات الوصول لسوق العمل.

للمعابر والاعتداء عليها عبر عملية منسقة ومبرمجة مع الجيش والشرطة الإسرائيلية بصورة تتخذ شكل مسرحي وتبادل للأدوار.

وتطال الازمة الغذائية باقي الأقاليم بسبب التراجع الحاد والفجوات التمويلية التي تعاني منها الاونروا وتعليق التمويل من عدد هام من الدول المانحة.

وبكل الأحوال تظل المعضلة الكبرى الان امام اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان وسوريا والأردن في إمكانيات الوصول إلى المساعدة الاجتماعية الفعالة، وعدم قدرة الأسر الأكثر ضعفًا وهشاشة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وخصوصا الاسر الفقيرة [8]والتي ترأسها امرأة والاسر التي تحتوي اشخاص ذوي إعاقة ومسنين وامراض مزمنة، وتتعمق هذه المعضلة مع الارتفاعات غير المسبوقة في المعدلات الفقر التي تصل الى أكثر من 80% في معظم الأقاليم، الامر الذي يدعو وبدون ابطاء الى الاستمرار في توزيع المساعدات النقدية والعينية والطارئة وخصوصا في قطاع غزة وسوريا ومخيمات الضفة الغربية

- **أوضاع المساكن والاكتظاظ:**

بعد 76 عاما على النكبة لا تزال المخيمات تعاني من أوضاع سكنية صعبة تشمل نوعية المسكن والاكتظاظ(السكن اللائق) والخدمات المرتبطة بالمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات وهي تعتبر من الاحتياجات الضرورية التي تعتبر أساسية لكرامة الإنسان. وهذه الأوضاع تفاقمت وخصوصا في قطاع غزة الذي شهدت مخيماته تدميرا ممنهجاً، ومخيمات سوريا ولبنان ومخيمات شمال الضفة الغربية، وهذا الأوضاع تحتاج الى برامج فاعلة وقادرة على إعادة البناء وتأهيل المساكن، وحسب تقديرات الأولية للأونروا يوجد حوالي 59,000 مسكن في قطاع غزة و900 في لبنان وأكثر من 260 منزل في الضفة الغربية في انتظار الإصلاح أو إعادة الإعمار، ولا توجد تقديرات دقيقة لمدى الضرر والدمار الذي أصاب المساكن في سوريا، وعملية المعالجة تحتاج الى مخصصات مالية كافية وأوضاع سياسية وأمنية تسمح بإنجاز التدخلات المطلوبة، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة، وتوفير مواد البناء.

[8] تعرف الأونروا أولئك الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع بأنهم أفراد لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية. ومن أجل قياس حالة الفقر الأسري بدقة بين اللاجئين الفلسطينيين، يقوم فريق من الباحثين الميدانيين بعمل قياس الفقر عبر تقييم مجموعة متنوعة من المؤشرات، بما في ذلك ظروف السكن، التركيبة السكانية والتعليم والصحة والارتباط بالقوى العاملة والأصول الأسرية، وجرى عمل معادلة احتساب تقيس موقع الاسر حسب خطوط الفقر.

أوضاع اللاجئين في قطاع غزة:

يعيش في قطاع غزة حوالي 2.2 مليون نسمة، منهم 1.7 مليون لاجئ فلسطيني موزعين على 8 مخيمات هي: مخيم البريج، ومخيم الشاطئ، ومخيم المغازي، ومخيم جباليا، ومخيم خان يونس، ومخيم دير البلح، ومخيم رفح، ومخيم النصيرات، ويعمل في وكالة الغوث أكثر من 13 ألف موظف يشرفون على 300 منشأة تابعة لها في القطاع، وفيها 183 مدرسة لأكثر من حيث يخدم 291,100 طالب (150,608 ذكور و140,492 إناث)، و22 مركزا صحيا و16 مكتب للإغاثة والخدمات الاجتماعية، و3 مكاتب للتمويل الصغير، و11 مركزا لتوزيع المساعدات الغذائية لأكثر من مليون مستفيد.

أدت الحرب على قطاع غزة الى احداث تحولات عميقة وخطيرة في الأوضاع الاجتماعية والديمغرافية والسكانية والاقتصادية والبيئية، وفقد عمدت إسرائيل الى تدمير ممنهج لكل البنى التحتية والى عمليات طرد واخلاء جماعي للسكان، ولتحول قطاع غزة الى اكبر مخيم لاجئين على سطح الكرة الأرضية، وبالتالي اليوم يجري الحديث عن كل قطاع غزة قد تحول الى لاجئين ونازحين والغالبية العظمى تعيش على المساعدات الإنسانية على شحها.

يمكن القول ان المخيمات الفلسطينية هي الأماكن الأكثر تضررا والتي تعرضت الى تدمير ممنهج يفوق كل التصورات، إضافة الى الاستهداف الشامل لكل قطاع غزة بشكل عام، وقد شملت الاضرار:

- نزح ما يصل إلى 1,7 مليون شخص (أو أكثر من 75 بالمئة من السكان في مختلف أنحاء قطاع غزة، بعضهم عدة مرات، فقد كانت الموجة الأولى للنزوح مع بداية الحرب من الشمال نحو الوسط والجنوب، ثم الموجة الثانية بعد التهدئة المؤقتة والهجوم على المنطقة الوسطى حيث بدأ النزوح نحو الجنوب وتحديدا (رفح ومنطقة المواصي في خانيونس)، وهناك المئات من العائلات التي أجبرت على النزوح والانتقال بشكل متكرر بحثا عن الأمان، وفي أعقاب القصف الإسرائيلي المكثف والقتال في خان يونس والمناطق الوسطى في الاشهر الأخيرة، انتقل عدد كبير من النازحين مرة أخرى إلى الجنوب، وبعد ارتفاع وتيرة الهجوم على رفح، هناك حركة نزوح عكسية من رفح نحو المناطق الوسطى وتحديدا مواصي خانيونس.
- تقدر الاونروا ان ما يقارب المليون انسان يسكنون في أو بالقرب من ملاجئ الطوارئ أو الملاجئ غير الرسمية، ومنذ الحرب على قطاع غزة تضاعفت اعداد النازحين يسكنون في المراكز الايوائية داخل مدارس الاونروا والمدارس الحكومية ومقرات الهلال الأحمر والكنائس والمساجد وفي المستشفيات والطرقات ولدى الأقارب والمعارف او فوق أنقاض البيوت المدمرة، ويقد عدد النازحين بما يقارب 2 مليون نسمة.
- ما يقرب من 160,000 نازح مسجلين في شمال غزة ومحافظات غزة. وتقدر الأونروا حاليا أن عدد سكان محافظتي شمال غزة ومدينة غزة يصل إلى 300,000 نسمة.

- 1,9 مليون نازح يقيمون إما في 154 ملجأ تابع للأونروا أو بالقرب من هذه الملاجئ.
- استشهاد ما لا يقل عن 35 الف فلسطينيا في قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول 2023. إن حوالي 70 بالمئة من الذين قتلوا هم من النساء والأطفال بحسب التقارير، وتفيد التقارير بأن أكثر من 80 الف فلسطينيا آخر قد أصيبوا بجروح، وهناك اكثر من 10 الاف مفقود.
- تعرضت مباني الاونروا الى اكثر من362 حادثة أثرت على مباني الأونروا وعلى الأشخاص الموجودين داخلها منذ بدء الحرب
- تدمير أكثر من 165 منشأة مختلفة تابعة للأونروا من اصل 300 منشأة .
- قتل ما يقارب من 188 موظفا عاملا في الاونروا على يد الجيش الإسرائيلي، وكذلك قتل ما لا يقل عن 428 نازحا يلتجئون في ملاجئ الأونروا وأصيب 1,430 آخرين على الأقل منذ بدء الحرب.
- 8 مراكز صحية فقط (من أصل 24 مركزا صحيا) تابعة للأونروا تعمل. موزعة كالتالي: مركز واحد في الشمال، 2 في المنطقة الوسطى، 2 في خان يونس، 3 في رفح.
- تدهور الأمن الغذائي في غزة حيث كان قبل الحرب يعاني 63 % من سكان قطاع غزة من انعدام الأمن الغذائي ويعتمدون على المساعدات الدولية، وهذه الاحصائيات أصبحت لا تقارن مع الأوضاع الحالية، والتي جعلت من القطاع برمته كمخيم كبير وتحول الغالبية العظمى من القطاع الى نازحين يعتمدون على المساعدات الشحيحة في أجواء حرب الإبادة والتجويع، إضافة الى 81.5% من السكان يعيشون في فقر مدقع، نتيجة تحطيم كل مقومات الحياة والمؤسسات الاقتصادية وقطاع الخدمات والزراعة والصناعة، وبالتالي اعداد ونسب الفقر مرشحة للزيادة اليومية نتيجة تحطيم كل الحياة الاقتصادية داخل القطاع.
- تعاني المخيمات والنازحين في قطاع غزة من ازمة حقيقية في الحصول على المياه النظيفة والكهرباء، فقد أدت عملية تدمير شبكات المياه والمجاري والكهرباء والاتصالات الى ازمة لم يشهدها القطاع طوال حياته، والمياه النظيفة غير متوفرة لنحو 95%من السكان.
- قبل الحرب كانت تتوفر الكهرباء لمدة تصل إلى 11 ساعة يوميًا في المتوسط اعتبارًا من يوليو/تموز 2023. ولكن بعد الحرب قطعت الكهرباء بشكل كامل وتم تدمير شبكات الكهرباء وحرمت المنازل والمدارس والمستشفيات من الكهرباء، وقد كانت البيوت التي تحتوي على خلايا انتاج طاقة شمسية عرضت للاستهداف من قبل الطيران الحربي الإسرائيلي.
- **تفشي المجاعة:** برنامج الغذاء العالمي[9] أكد ان «ثمة أدلة معقولة على أن عتبات المجاعة الثلاث – وهي انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والوفيات، وقد بات بعض الأشخاص يموتون بالفعل بسبب الجوع بعد

[9] أكد مدير مكتب جنيف لبرنامج الأغذية العالمي، جيان كارلو سيري، في إحاطة صحفية قدمها في 24 نيسان/أبريل في حفل إطلاق التقرير بشأن أزمة الغذاء العالمية لسنة 2024 الذي أصدرته الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. ووفقًا للنظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي، تقع المجاعة عندما يواجه ما لا يقل عن 20 في المائة من السكان في منطقة معينة نقصًا حادًا في الغذاء، ويعاني 30 في المائة على الأقل من الأطفال من سوء التغذية الحاد وتتجاوز الوفيات التي تنجم عن الجوع المباشر أو التفاعل بين سوء التغذية والمرض شخصين من كل 10,000 شخص في اليوم

أشهر من القصف الإسرائيلي حيث استنفد الناس في غزة جميع إستراتيجيات التأقلم للوفاء ولو بأبسط احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، فقط خرجت مشاهد مروعة لتناول الناس أعلاف الحيوانات والمواشي أو التسول أو بيع المقتنيات من أجل شراء الطعام، وصولا الى سوء التغذية الحاد بين الأطفال، حيث يعاني 31% من الأطفال تحت سن الثانية في شمال غزة من الهزال ويتعرض أكثر من 346,000 طفل تحت سن الخامسة لأقصى درجات خطر سوء التغذية والوفاة التي يمكن منعها.

- 40% من النازحين مهددين بخطر المجاعة والامراض والاوبئة، نتيجة هذا الحصار وحالة التجويع المتعمدة من قبل حكومة الحرب في إسرائيل.
- تدمير لكل البنى التحتية في قطاع غزة من شبكات مياه وصرف صحي والكهرباء والاتصالات والشوارع والمرافق عامة والأسواق والمحلات التجارية، والمستشفيات والجامعات والأندية ومدارس والملاعب والمعاهد والمستودعات والمصانع والمشاغل وتدمير أكثر من 45% من المساكن بشكل كلي.
- انهيار العملية التعليمية، حيث سيحرم الالاف من الطلبة من امتحانات الثانوية العامة (40 الف طالب وطالبة للعام 2024) وتدمير البنية التحتية للمدارس والجامعات 92 من المدارس خارج الخدمة[10]، قتل الاحتلال اكثر من 10 الاف طالب وطالبة من طلبة المدارس والجامعات، واستهدف الجيش اكثر 100 مدرسة وجامعة بالتدمير الشامل والكامل، واكثر من 300 مدرسة وجامعة تدميرا جزئيا، ومن الجامعات التي طالتها التدمير على سبيل المثال: الجامعة الإسلامية، وجامعة الازهر، وجامعة الأقصى، وجامعة القدس المفتوحة بفروعها الخمس.
- محاولات فردية داخل الخيام ومركز الايواء لمعلمين ومعلمات لإعطاء دروس للطلاب من اجل تحفيزهم لواصلة التعليم، كجزء من بعث الامل.
- منذ بداية الحرب قامت إسرائيل بعملية تدمير مبرمجة للنظام الصحي في قطاع غزة، سواء كان الحكومي منه او التابع للأونروا او القطاع الخاص او الأهلي، وعملية الاستهداف بدأت بنزع الشرعية عن القطاع الصحي والادعاء انها مرافق تستخدم في اعمال حربية، كمبرر لتدميرها ومهاجمتها بلا أي مراعاة للقوانين والمواثيق الدولية الخاصة، وخروج أكثر من 40 مركز ومستشفىً عن الخدمة، واعتقال الكوادر الطبية وقصف سيارات الإسعاف والدفاع المدني والمسعفين، وحسب الاحصائيات في اليوم 200 للحرب فقد تبين أن 32 مستشفى، و 53 مركز رعاية صحية أولية أصبحت خارج الخدمة، وتضررت 126 سيارة إسعاف وتوقفت عن العمل، وانخفضت أسرّةُ المستشفيات بنسبةٍ وصلت لأكثرَ من 80٪، وكذلك أسرّة غسيل الكلى انخفضت بنحو 75٪، وبلغ عدد الشهداء590 من الطواقم العاملة في القطاع الصحي، واعتقلت قوات الاحتلال 310 من الطواقم الطبية.[11]

[10] حسب تقارير اليونسيف.
[11] احصائيات وزارة الصحة في اليوم 200 للحرب.

جدول يوضح آثار الحرب على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر وحتى مطلع أيار-2024

الشهداء في فلسطين	الجرحى في فلسطين	الاعتداءات على القطاع الصحي	عدد الوحدات للسكنية المدمرة	النازحين	مجازر الاحتلال	الاعتقالات
قطاع غزة: 34596	قطاع غزة: أكثر من: 77816	أكثر من 500	360000	2.000.000	3200	الضفة: (8550) حالة اعتقال
الضفة الغربية: 492	الضفة الغربية: نحو 4800 جريحا					غزة: 5000
35088	82616					13550

الشهداء والمفقودين		الجرحى		الوحدات للسكنية المدمرة	
أطفال (قطاع غزة)	14873	الأطفال الجرحى في غزة	6200	المباني المهدمة	25010
نساء (قطاع غزة)	9801	الأطفال الجرحى في الضفة	660	وحدات مهدمة	86000
مسن (قطاع غزة)	1049	مجموع الجرحى في غزة	77816	مراكز الايواء المدمرة	157
شهداء الطواقم الطبية	491	مجموع الجرحى في الضفة	4800	تدمير كنائس	3
شهداء الصحافة	200	الاطفال الشهداء في الضفة	124	تدمير مساجد	341
شهداء الكوادر التعليمية	246			مقر حكومي مدمر	181
شهداء الدفاع المدني	67			المدارس المدمرة كليا	103
شهداء موظفي الأونروا	152			المدارس والجامعات المدمرة جزئيا	334
عدد المفقودين	7800			مستشفيات خارج الخدمة	32
مفقودين من الأطفال	4700			سيارات إسعاف خارج الخدمة	126

أوضاع اللاجئين في الضفة الغربية بما فيها القدس

تمتد الضفة الغربية فوق مساحة من الأرض تبلغ 5,500 كيلومتر مربع يعيش فوقها ما يقارب من 2,7 مليون شخص. ويعيش ربع اللاجئين في المخيمات، بينما يعيش معظم الآخرون في مدن وقرى الضفة الغربية، يوجد في الضفة الغربية ما يقارب من 880 ألف لاجئ يعيش منهم 25% في 19 مخيما معترف بها رسميا لدى وكالة الغوث وهي: مخيم الأمعري وهو المخيم الوحيد الذي وقع بين مدينتين (رام الله والبيرة)، مخيم الجلزون، مخيم الدهيشة، مخيم عايدة، مخيم العروب، مخيم الفارعة، مخيم الفوار، مخيم بلاطة، مخيم بيت جبرين، مخيم جنين، مخيم دير عمار، مخيم رقم واحد، مخيم طولكرم، مخيم عسكر، مخيم عقبة جبر، مخيم عين السلطان، ومخيم نور شمس. إضافة لذلك، يوجد في الضفة الغربية 5 مخيمات غير معترف بها هي: قدورة وبيرزيت وسلواد والعوجا وعسكر الجديد.

تشرف وكالة الغوث على 96 مدرسة يتلقى فيها التعليم ما يقارب من 50 ألف طالب وطالبة، وفيها 43 مركزا صحيا و19 مركزا نسويا ومركزين للتدريب المهني واحد للذكور والثاني للإناث، ومكتب قروض صغيرة.

- **اللاجئين الفلسطينيين في القدس يعيشون** في ظروف استثنائية، حيث يبلغ عدد اللاجئين المسجلين في القدس 63,492 لاجئاً ، إضافة الى تلقي 267 لاجئاً مساعدات نقدية من خلال برنامج شبكة الأمان الاجتماعي (SSNP)، حيث يوجد 10 مدارس تابعة للأونروا بالقدس منها 3 مدارس داخل الجدار ، و7 مدارس خارجه الجدار، وفي هذه المدارس 2,257 طالب و124 معلم، بالإضافة الى مركز تدريب مهني (معهد قلنديا– هذا المعهد المهدد بالمصادرة من قبل الاحتلال) ، وكذلك يوجد في القدس 3 مراكز صحية 1 داخل الحاجز 2 خارجه، ويعمل 42 موظفاً في البرنامج الصحي.

- تعرضت مخيمات الضفة الغربية لهجمات واجتياحات ممنهجة وتحديدا مخيمات شمال الضفة الغربية التي تم تدمير واسع لبناها التحتية وخصوصا في مخيمات (جنين، نور شمس، بلاطه، طولكرم)، والاقتحامات التي تجاوزت اكثر من 400 اقتحام منذ السابع من اكتوبر لسائر المخيمات في الضفة الغربية، وحملات الاعتقالات وتخريب البيوت والقتل والاصابات.
- اضراب العاملين في الاونروا خلال العام 2023 والذي استمر لأكثر من 4 شهور، هذا الاضراب كان له نتائج كارثية على مجمل الأوضاع داخل المخيمات في الضفة الغربية وتحديدا في مجال التعليم، وتأثيرات هذا الاضراب ستظهر في معدلات التحصيل العلمي لاحقا، وكذلك اثار مدمرة على مستوى الخدمات والوضع الصحي والنظافة.

- الضغوطات التي تعرضت لها الاونروا كجزء من الحملة الإسرائيلية لتقويض عملها امتدت للضفة الغربية والقدس، وشملت عدة خطوات منها: (1) تجميد حساب الاونروا في القدس لدى بنك لئوني الإسرائيلي(2) مطالبة الاونروا بدفع ضرائب رغم انها مؤسسة اممية ومعفاة من الضرائب(3) خطوات وزير الإسكان الإسرائيلي لجمع معلومات حول الاونروا ومقراتها كمحاولة للسيطرة عليها(4) تظاهرات دائمة لغلاة المستوطنين بتحريض من بلدية القدس امام مقرات الاونروا والاعتداء عليها واطلاق التهديدات (5) إلغاء الامتيازات الضريبية التي تتمتع بها وكالة الأونروا بصفتها هيئة تابعة للأمم المتحدة، من قبل وزير المالية الإسرائيلي (6) تقديم مشروع قانون للكنيست بخصوص الاونروا لمنع عملها (7) تشديد سلطات الجمارك الإجراءات على شحن البضائع المخصصة للأونروا، ومنع دخول مواد المساعدات والمواد الإغاثة والطبية(8) الاعتداءات المستمرة على موظفي الاونروا والمركبات والمقار، ومخط شعارات عنصرية وتهديد ومطالبة بالرحيل، والتي كان اخرها محاولة احراق مقر الاونروا الرئيسي في الشيخ جراح (9) تقييد التأشيرات الخاصة بالموظفين الدوليين(10) منع وصول الموظفين الفلسطينيين لعملهم القدس.

- ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل في الضفة الغربية 469 وأصيب 4,974 فلسطينيًا على يد جيش الاحتلال والمستوطنين، بما فيها القدس الشرقية، وأشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كذلك الى تنامي اتجاهات التهجير في القدس الشرقية خلال سنة 2023. فقد هُجّر نحو 4,000 فلسطيني من منازلهم في سنة 2023، من بينهم 29 في المائة (1,153 فلسطينيًا) هُجّروا في أعقاب هدم 214 منزلًا في المنطقة (ج) والقدس الشرقية بسبب افتقارها إلى رخص البناء التي تصدرها السلطات الإسرائيلية، وهو أعلى رقم يتم توثيقه منذ العام 2009. كما كان عنف المستوطنين وتراجع إمكانية الوصول إلى أراضي الرعوية من جملة الأسباب الرئيسية التي تقف وراء التهجير، حيث هُجّر ما لا يقل عن 1,539 فلسطينيًا (39من مجمل حالات التهجير) في هذا السياق خلال سنة 2023. وقد هُجّر معظم هؤلاء بعد يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. **وبات 14 تجمعًا سكانيًا فلسطينيًا على الأقل خالية تمامًا من سكانها.**

- تبلغ حالات التهجير داخل المخيمات ما نسبته 25% من إجمالي حالات التهجير (911) عن العمليات التي نفذها الجيش الإسرائيلي، وخاصة في مخيمات اللاجئين في شمال الضفة الغربية. وفضلًا عن ذلك، هُجّر نحو 200 فلسطيني (5%) من مسافر يطا والمنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في مدينة الخليل بسبب تشديد القيود المفروضة على الوصول والتنقل وعمليات التفتيش والاعتقال التي نفّذها الجيش الإسرائيلي بعد يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، وهُجّر 173 شخصًا نتيجة للهدم العقابي الذي طال المنازل حيث شكلت هذه الحالات ما نسبته 4%من مجموع حالات التهجير[12].

[12] البيانات حسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراض الفلسطينية المحتلة.

- **إحصائية الاعتداءات على مخيمات الضفة الغربية منذ 7 أكتوبر ولغاية شهر أيار 2024**

الشهداء	الجرحى	المعتقلين	هدم بيوت	اقتحامات
205	700	1707	260	465

بلغ عدد الشهداء الذين تم قتلهم على يد الجيش الإسرائيلي 205 وذلك اثناء اقتحامه للمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، إضافة لأكثر من 700 جريح و1707 معتقل، وتم هدم اكثر من 260 وحدة سكنية، إضافة لتخريب وتدمير جزئي لمئات الوحدات السكنية في كل مخيم، وكل ذلك يأتي في اطار اجتياحات واقتحامات يومية للمخيمات.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية

يعيش في الجمهورية العربية السورية 568.730 لاجئ فلسطيني، أكثر من 70% منهم يعيشون في مخيمات اللاجئين، وهم موزعون على 13 مخيما من بينها 3 مخيمات غير معترف بها من وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، لكنها تقدم خدمات معينة لسكانها، وهذه المخيمات هي: مخيم النيرب، ومخيم جرمانا، ومخيم حماة، ومخيم حمص، ومخيم خان الشيح، ومخيم خان دنون، ومخيم درعا، ومخيم سبينة، ومخيم قبر الست.

أما المخيمات غير الرسمية فهي: مخيم اليرموك، ومخيم اللاذقية، ومخيم عين التل. ومخيمات غير معترف بها كمخيم الحسينية.

- تشرف وكالة الغوث على 102 مدرسة يتعلم فيه 49 ألف طالب وطالب، وعلى 23 مركزا صحيا و13 مركزا نسويا ومكتب قروض بسيطة، وتقدم الأونروا خدمات الصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية لأكثر 568 الف لاجئ فلسطيني(142,500 ألف لاجئ يستفيدون من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي 142,500 بما يشمل المساعدات النقدية بتمويل مشترك من ميزانية البرامج ونداء الطوارئ الخاص بمخيمات سوريا).
- معظم اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية تعود اصولهم للمدن والبلدات والأجزاء الشمالية من فلسطين، وتحديدا من صفد ومدن حيفا ويافا وطبريا، ويحظون بنفس الحقوق والامتيازات الممنوحة للمواطنين السوريين، باستثناء حصولهم على المواطنة، حيث يمنح الفلسطينيين المقيمين في الأراضي السورية جميع حقوق المواطنة، مثل التوظيف والعمل والتجارة والتعليم، ونحهم وثائق سفر، تعفي أصحابها من تأشيرات العودة، ولم يُمنح اللاجئون الفلسطينيون الجنسية ولا يشاركون في الانتخابات والترشح لعضوية مجلس الشعب، خصوص حقوق التملك، يحق للفلسطيني المتزوج أن يمتلك منزلا واحدا بموافقة وزير الداخلية.
- منذ عام 2011، قامت الأونروا بتكثيف عملياتها لضمان تلبية احتياجات لاجئي فلسطين في البلاد. والوكالة هي المزود الرئيسي للمساعدة الإنسانية والحماية والخدمات الأساسية لـ 438,000 لاجئ من فلسطين الذين بقوا في

البلاد والذين كانوا من بين الأشخاص الأكثر تضررا من الأزمة. لقد تم تهجير حوالي 60% من لاجئي فلسطين في سوريا مرة واحدة على الأقل.

- تدير الأونروا واحدا من أكبر البرامج النقدية في العالم في بيئة صراع نشطة وتقدم المساعدة النقدية لأكثر من 417,000 لاجئ من فلسطين.
- أظهر مسح الأونروا لرصد الأزمات لعام 2021 أن 82% من السكان لا يزالون يعيشون في فقر مدقع (أقل من دولارين أمريكيين في اليوم).
- يتمتع جميع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بإمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية التي تقدمها الأونروا.
- ويتم دعم سبل العيش من خلال برنامج التمويل الصغير، وهو أحد أكبر البرامج في سوريا.
- توفر الأونروا خدمات المياه والصرف الصحي للمخيمات الفلسطينية التي يمكن الوصول إليها في سوريا – هناك تسع مخيمات رسمية وثلاث مخيمات غير رسمية* في البلاد. وتقدم الأونروا الخدمات مباشرة للاجئين ولديها 3,000 موظف، بما في ذلك الأطباء والمعلمين والمهندسين، الذين يعملون في حوالي 177 منشأة تابعة للأونروا في جميع أنحاء البلاد.
- تم فقدان 40% من الغرف الصفية التابعة للأونروا، كما أن حوالي 25% من المراكز الصحية التابعة للوكالة غير صالحة للاستخدام حاليا بسبب الازمة السورية. وقد عوضت الأونروا ذلك من خلال تشغيل دوام ثان في المدارس الحكومية وإنشاء نقاط صحية.
- تقدر الأونروا أن 120,000 لاجئ من فلسطين قد غادروا سوريا إلى البلدان المجاورة وخارجها. وفي لبنان والأردن، توفر الأونروا أيضًا الرعاية الصحية والتعليم والمساعدة النقدية لتغطية الاحتياجات الأساسية لـ 50,000 لاجئ فلسطيني من سوريا.
- خلال الأزمة التي شهدتها سوريا، استشهد الاف وجرح عشرات الالاف من اللاجئين الفلسطينيين، وتعرض أكثر من 60% منهم إلى التهجير الداخلي والخارجي، لكن مخيمات اليرموك ودرعا والتل تعرضت لعمليات تخريب وتدمير شبه كامل، إضافة للأزمات المتتالية وخصوصا جائحة كورونا والحرب على غزة وتقليص موارد الأونروا، كل ذلك نتج عنه حالة من اتدمير للمخيمات وحركة نزوح، فقد تراجعت أوضاع المعيشة والاقتصادية، وتنامي مستويات البطالة وتدني الرواتب والفقر، فقد صرح المفوّض العام لوكالة الأونروا فيليب لازاريني في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 بأن معدلات الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان والضفة وغزة تراوحت بين 80% و90%.
- اللاجئون الفلسطينيون في الشمال السوري يعانون من غياب خدمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا". وبما يشمل المطالبة ببرامج الإغاثة والرعاية الصحية، وكذلك تسجيل المواليد الجدد في سجلات الوكالة. علما بانه يعيش في الشمال السوري مئات العائلات الفلسطينية المهجّرة، وتتركز العائلات الفلسطينية في مناطق إدلب وأريافها بواقع 700 عائلة، وريف حلب الشمالي بواقع 500 عائلة، فيما يسكن مخيم دير بلوط في ريف ناحية جنديريس نحو 250 عائلة، و70 عائلة في مدينة جنديرس نفسها.

- أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا قد تكون من بين الأوضاع الإنسانية الأصعب للاجئين في العالم، بعد سنوات من الحرب المدمرة سواء بالنسبة لأولئك الذين نزحوا داخل سوريا، وعددهم قرابة 254 ألفاً، أو الذين لجأوا إلى الدول المجاورة لها أو إلى أوروبا، وعددهم قرابة 160 ألفاً. وتجاوز عدد ضحايا اللاجئين الفلسطينيين في سوريا أكثر من 3600 لاجئ.[13]
- 95% من الفلسطينيين الموجودين في سوريا يفتقرون للأمن الغذائي، وهم بالتالي في حاجة ماسة للمساعدات الإنسانية المستمرة.
- تعتبر المساعدة النقدية إحدى ركائز تدخلات الأونروا الطارئة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة لـ 419,615 لاجئا من فلسطين في سوريا وتساهم في تأمين احتياجاتهم الأساسية، وسط تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية.
- العام الماضي 2023، وبسبب انخفاض التمويل، ولأول مرة منذ بدء الصراع، لم يكن من الممكن توزيع سوى 10 أشهر من المساعدات النقدية بدلاً من 12 شهرًا.
- إن دعم لاجئي فلسطين في سوريا وخصوصا الفئة الأكثر ضعفا أصبح ممكنا بمساعدة الاتحاد الأوروبي الذي ساهم بما مجموعه 5.5 مليون يورو – أو 5.86 مليون دولار أمريكي منذ عام 2023 وذلك دعما لاستجابة الوكالة الطارئة للمساعدات النقدية في سوريا، بالإضافة الى التمويل المعلن عنه من قبل الخارجية الألمانية بقيمة 23 مليون يورو للمساعدات النقدية الطارئة للاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسوريا، وللمعونات الغذائية العامة في الضفة الغربية.
- تأخر صرف المعونة المالية جعل اللاجئين الفلسطينيين في سوريا يعيش مزيدا من الأوضاع المتردّية، ما يجعل الطلب على المعونة الغذائيّة التي تقدمها الوكالة أعلى وأكثر، والتي تبلغ قيمتها ما يقارب 22 دولاراً أمريكياً، تصرف بالليرة السورية كل 4 أشهر، ومما يزيد من حجم المعاناة ما تشهد العملة السورية انخفاضات متتالية تؤثر في أسعار السلع الغذائية.
- لا تزال هناك مخاطر حقيقة فيما يتعلق بالمتفجرات، فقد حذرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" من هذا الخطر على اللاجئين الفلسطينيين والمجتمعات في سورية، حيث تشير الاحصائيات الى ان شخصاً واحداً من كل شخصين تقريباً في سورية معرض لخطر التلوث بالمتفجرات، وتشكل مخيمات اليرموك وعين التل ودرعا مصدر قلق خاص، إضافة الى التحديات الخاصة بإزالة مخلفات الحرب.
- المخيمات المدمرة وإعادة الاعمار، فمخيم درعا تتجاوز نسبة التدمير داخله الـ 20%، وهناك جهود تبذ من قبل الأونروا لترميم المنازل، وتشير إحصائيات غير رسمية إلى أن عدد الأسر المتواجدة حالياً في مخيم درعا ما بين 650 إلى 700 عائلة فلسطينية من أصل قرابة (4500) عائلة فلسطينية كانت تقطنه.

[13] المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.

- ساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ 4 ملايين يورو لوكالة الأونروا من اجل من أجل استدامة وتعزيز تقديم التعليم الأساسي والتعليم والتدريب التقني والمهني للأطفال والشباب اللاجئين في سوريا. بعد مرور أربعة عشر عاماً على الأزمة التي طال أمدها وتدهور الأوضاع الاقتصادية، لا يزال الناس في سوريا يعانون من الفقر بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض قيمة العملة، والزيادات في أسعار السلع الأساسية.
- أطلقت الاونروا نداءً بقية 415 مليون لدعم دعم لاجئي فلسطين في سوريا ولبنان والأردن وأولئك الذين فروا إلى لبنان والأردن المجاورين نتيجة للنزاع المستمر منذ 13 عاما في سوريا، وفي هذا النداء تطالب الاونروا بتخصيص264,4 مليون للاجئي سوريا.
- أدى زلزال المدمر في سوريا الى مضاعفة معاناة ومأساة اللاجئين في سوريا بعد 12 عاماً من الصراع والنزوح والصراع الاقتصادي. قبل وقوع الزلزال، كان اللاجئين الفلسطينيين في سوريا في حالة ضعف شديد، وكانوا يواجهون الفقر المتفاقم، وكان ما يقرب من 90 في المائة منهم في حاجة إلى المساعدة الطارئة. وقد تأثر 62,000 لاجئ فلسطيني في مخيمات في مختلف أنحاء سوريا بالزلزال.
- التعليم في مخيم اليرموك: وفي نهاية العام الماضي، التحق 600 طالب بالمدارس المجاورة في اليرموك. وعند افتتاح السنة الدراسية الجديدة، ارتفع العدد إلى 900 طفل فيما تم تسجيل 100 طفل إضافي في اليوم الأول من الدراسة، بواسطة تبرع الحكومة الإيطالية، تمكنت الأونروا من إعادة تأهيل المدرسة التي ستعمل بنظام الفترتين وستخدم أكثر من 1,000 طالب.
- عاد ما يقرب من 49,000 طفل من لاجئي فلسطين إلى المدرسة.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المملكة الأردنية الهاشمية

لابد من التأكيد على ان المملكة الأردنية الهاشمية هي الدولة الأكثر استضافة واستقبالا للاجئين عموما، وهي كذلك تستضيف النسبة الأعلى من اللاجئين الفلسطينيين بالمقارنة مع الأقاليم الأربعة الأخرى حسب تصنيفات الاونروا، وحسب الاحصائيات الصادرة عن الاونروا فان هناك أكثر من 2,307,011 مليون لاجئ فلسطيني مسجل وفق نظام التسجيل الرسمي، ومعظمهم، يتمتعون بالمواطنة الكاملة، ويعيش حوالي 18 %في المخيمات العشرة المعترف بها وهي: مخيمات **اربد** و**البقعة** و**الحصن** (الشهيد عزمي المفتي) و**الزرقاء** و**الطالبية** (زيزيا) و**جبل الحسين** و**جرش** و**سوف** و**عمان الجديدة** (الوحدات)، و**ماركا (حطين أو شنلر)**.

ويوجد في المملكة الأردنية الهاشمية مخيمان غير رسميان هما: مخيم **السخنة**، ومخيم **مادبا**. ومخيمان غير معترف بهما هما: مخيم **النصر (الأمير حسن)**، ومخيم **المحطة**. تشرف وكالة الغوث على 169 مدرسة يتعلم فيها 123.000 ألف طالب وطالبة، ويوجد في هذه المخيمات 25 مركزا صحيا و 14 مركزا نسويا، ومكاتب لتقديم القروض البسيطة،

وتضم المخيمات جميعها 169 مدرسة تابعة لوكالة الأونروا، كما أسست الحكومة الأردنية مدارس في بعض المخيمات، ومعظم مدارس الأونروا مكتظة وتعمل بنظام الفترتين.

- مخيم البقعة أكبر مخيمات الأردن، ويمتد على مساحة تبلغ 1500 دونم (الدونم يساوي ألف متر مربع)، ويسكنه 128 ألفا و500 نسمة، ثم مخيم حطين الذي يقع على أرض تبلغ مساحتها 917 دونما، ويبلغ عدد سكانه 59 ألفا و500 نسمة. وأصغرها مخيم الطالبية، الذي تبلغ مساحته 132 ألفا و500 دونم، ويعيش فيه نحو 10 آلاف نسمة حسب معطيات دائرة الشؤون الفلسطينية بالأردن.
- مخيمات الأردن من كثافة سكانية عالية، ويعتبر مخيم الوحدات أكثر المخيمات في الأردن اكتظاظا(مساحة 486 دونما/ 60 ألف نسمة)، إضافة إلى مشاكل في نظام الصرف الصحي والنظافة العامة.
- ومنذ العام 1950 أصدر مجلس الأمة الأردني قراراً بمنح اللاجئين الفلسطينيين الجنسية الأردنية، واعتُبروا مواطنين، يحصلون على كافة حقوق المواطنة، سواء الذين يعيشون في المخيمات أو خارجها، مما أتاح لهم فرصة الاندماج في المجتمع الأردني، مع الحفاظ على هويتهم الوطنية. هذا القرار لا يشمل لاجئي قطاع غزة المقيمين في الأردن، حيث منحوا جوازات سفر مؤقتة تجدد كل سنتين، ويقدر عددهم بحوال41 ألفا مواطن، نصفهم تقريبا يعيشون في مخيم جرش "غزة".
- وحسب تقديرات الاونروا سيواصل الأردن استضافة ملايين اللاجئين من فلسطين وسوريا والعراق، في حين أن البلاد ومن المتوقع أن تستمر في التمتع بمستويات قوية وثابتة من السلام والأمن، ومن المتوقع أن تحقق نمواً اقتصادياً، بالتزامن مع قيود مرتبطة بمعدلات البطالة المرتفعة بشكل عنيد، وخاصة بين النساء والشباب.
- في الأردن 178 ألف من سكان غزة السابقين الذين لا يحملون الجنسية الأردنية و2000 لاجئ فلسطيني من سوريا.
- نسبة الفقر فهي مرتفعة في الأردن، فقد كشفت مذكرة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2023، أن معدل الفقر بلغ في عموم المملكة 35.4%، وتعتبر بيئة المخيمات الهشة أكثر تضررا، حيث يعتبر معدل الدخل العام في المخيمات أقل منه خارجها، وترتفع نسبة الفقر في مخيم غزة بشكل خاص لتصل إلى 54% (مؤشرات دائرة الشؤون الفلسطينية لعام 2017).
- قرار تجميد الدعم المقدم للأونروا سيكون له تأثير كبير على المخيمات واللاجئين في المملكة الأردنية، والتي ستكون من أكبر المتضررين من قرار تجميد دعم الأونروا، حيث تبلغ الموازنة السنوية لعمليات الأونروا بالأردن حوالي 145 مليون دولار، ويعمل بها قرابة 7 آلاف موظف، وتلعب الوكالة دورا حيويا في تقديم الخدمات الأساسية لمجتمعات لاجئي فلسطين بالأردن، إلا أن كل ذلك مهدد بالتوقف.
- الأونروا تؤكد بان وقف عملها قد يعرض تشغيل 161 مدرسة تخدم أكثر من 107 آلاف طالب وطالبة بالأردن للتوقف، والأمر نفسه مع 25 مركزاً صحياً تقدم ما يزيد على 1.6 مليون استشارة طبية سنوياً، كما تقدم دعماً بالمساعدات النقدية لـ59 ألفاً من الفئات الأكثر ضعفاً، فضلاً عن شمول خدماتها نحو 20 ألفاً

من اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من سوريا، بالإضافة إلى أن الأونروا مسؤولة عن إدارة النفايات في 10 مخيمات رسمية.

- التقارير الصادرة عن الاونروا تؤكد على تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية خلال الأعوام الأخيرة الماضية للاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية في الأردن، وهي الفئة الأكثر ضعفاً وتهميشا في الأردن؛ وتواجه صعوبات متعددة تترك العديد منهم يعتمدون على العمل غير الرسمي وغير المستقر، وعلى المساعدة الإنسانية.
- الأردن يصنف بأنّه يضم ثاني أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة للسكان، ويستضيف الأردن حوالي 20,084 لاجئًا فلسطينيًا من سورية يتوزعون على (5,303 عائلات) مسجلة لدى الأونروا. وبحسب التقرير، يواجه 2,397 لاجئًا فلسطينيًا من سورية "لا يحملون وثائق صالحة" ضعفًا شديدًا نظرًا لعدم أهليتهم للحصول على تصاريح عمل، وبالتالي عدم قدرتهم على المشاركة في سوق العمل قانونيا.
- على الرغم من التحديات التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سورية، فإنّ غالبيتهم وبنسبة 89.5 % لا ينوون العودة إلى سورية، في حين أن 9.5 % لم يقرروا بعد، وأبدى 1 % فقط استعدادهم للعودة.
- الأوضاع التعليمية في مدارس الأونروا بالأردن تعاني من الاكتظاظ وتعمل بنظام الفترتين، كما أن أغلبها يقدم مستوى تعليميا منخفضا.
- تعاني المخيمات من النقص الكبير في الخدمات الصحية.
- الوضع الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في الأردن مرتبط شديد الارتباط بالجنسية والقدرة على الاندماج في سوق العمل.
- ساهمت الازمات المتلاحقة في تردي الأوضاع الاقتصادية خصوصا نتيجة تأثر ازمة كورونا وأزمة الاونروا المالية وتراجع التمويل، وهذا الامر دفع الى ارتفاع معدلات البطالة داخل المخيمات في الأردن في العام 2023 لتصبح 21.9%، وقد كشفت مذكرة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2023، أن معدل الفقر بلغ في عموم المملكة 35.4%، وتعتبر بيئة المخيمات الهشة أكثر تضررا، حيث يعتبر معدل الدخل العام في المخيمات أقل منه خارجها، وترتفع نسبة الفقر في مخيم غزة بشكل خاص لتصل إلى 54%
- أطلقت الاونروا نداءً بقية 415 مليون لدعم دعم لاجئي فلسطين في سوريا ولبنان والأردن، وفي هذا النداء تطالب الاونروا 24,4 مليون دولار للاجئي الاردن.
- اليابان استأنفت تمويلها للأونروا وستقدم 35 مليون دولار، سيتم استخدام حوالي 10 ملايين دولار لتحسين الظروف الصحية وتقديم المواد الأساسية للنساء والأطفال حديثي الولادة في قطاع غزة، بينما سيخصص الباقي لدعم لاجئي فلسطين في الضفة الغربية والأردن ولبنان وسوريا.

- تعد الحكومة اليابانية مانحا مخلصا للأونروا، حيث دأبت على دعم الوكالة منذ عام 1953.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية اللبنانية

اعتبارا من آذار 2023، بلغ العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في لبنان 489,292 شخصا، ويعيش أكثر من 45% منهم في 12 مخيم هي: مخيم البداوي، مخيم البص، مخيم الرشيدية، مخيم المية ومية، مخيم برج البراجنة، مخيم برج الشمالي، مخيم شاتيلا، مخيم ضبية، مخيم عين الحلوة، مخيم مار إلياس، مخيم نهر البارد، ومخيم ويفل (مخيم الجليل)، بالإضافة الى مخيمات تم تدميرها وإزالتها عن الخارطة كمخيمات تل الزعتر والنبطية والدكوانة ومخيم جسر الباشا مخيم غورو، وعانت هذه المخيمات بعد من المذابح الكبيرة التي تعرض لها سكانها، خاصة مذبحة مخيم تل الزعتر، الذي راقب تدميره وزير الدفاع الإسرائيلي السابق بنيامين بن اليعازر.

- ينتفع الطلاب الفلسطينيين من 64 مدرسة تقدم خدمات التعليم لما يزيد عن 39,982 طالب وطالبة، بالإضافة الى 27 مركز صحي، ويستفيد اكثر من 61 الف لاجئ من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، إضافة الى وجود 8 مراكز نسوية ولجان شعبية في كل المخيمات.

- وفق سجلات الأونروا فان ما مجموعه 31,400 لاجئ فلسطيني من سوريا يقيمون في لبنان. ومع ذلك، فإن التسجيل لدى الأونروا طوعي. وغالبا ما لا يتم الإبلاغ عن الوفيات وكذلك الهجرة، ويمكن للاجئين الاستمرار في تسجيل المواليد الجدد أثناء انتقالهم إلى الخارج من خلال نظام التسجيل الإلكتروني للأونروا.
- وتشير التقديرات إلى أن ما مجموعه 45 بالمئة من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في 12 مخيما للاجئين في البلاد.
- يحصل حوالي 200,000 لاجئ من فلسطين على خدمات الأونروا في لبنان كل عام.
- تقديرات الوكالة الحالية إلى أن ما لا يزيد عن 250,000 لاجئ من فلسطين يقيمون حاليا في لبنان.
- معدلات الفقر بين في مخيمات وبين اللاجئين الفلسطينيين مرتفعة حيث تفيد التقارير بأن 80 بالمئة منهم يعيشون تحت خط الفقر الوطني (المعدل وفقا للتضخم) اعتبارا من آذار 2023. وأكدت نمذجة البيانات أنه بدون توزيع المعونات النقدية الفصلية (بقيمة إجمالية قدرها 18 مليون دولار في جولتين منذ كانون الأول 2022)، فإن الفقر سيبلغ 93 بالمئة.
- إن معدلات الفقر المرتفعة هي نتيجة لعقود من التمييز البنيوي المتعلق بفرص العمل والحرمان من حق التملك في لبنان، والتي تفاقمت بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية الأخيرة في البلد المضيف، كل ذلك دفع الناس للاعتماد على الأونروا أكثر من أي وقت مضى، والنظر للوكالة الأممية كونها الجهة الرئيسية للمساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية للاجئين وخصوصا المعونة النقدية والاستشفاء.

- يواجه اللاجئين تحديات كبيرة في تغطية حصتهم من تكاليف الاستشفاء ، كونهم لم يعودوا قادرين على تغطية حصصهم في التكلفة.
- تشير التقارير بأن مستويات العنف ضد الأطفال والعنف المبني على النوع الاجتماعي مرتفعة، ولكن الأفراد غالبا ما يترددون في طلب الدعم بسبب وصمة العار والمخاوف من انعدام السرية والانتقام.
- تحت مبرر منع التوطين فرض على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان قيود في حق التنقل والتملك والتعمير والعمل والاستفادة من الضمان الاجتماعي والحصول على تأشيرة عودة في حال السفر، وعدم الاستفادة من الخدمات الصحية الحكومية الا عبر نظام التعاقد مع الأونروا.
- لا زال اللاجئون الفلسطينيون في لبنان يعانون من التشريعات القانونية اللبنانية السائدة والتي
  - تحرم الفلسطيني اللاجئ من أكثر من 70 مهنة، والحرمان من غالبية الحقوق العمالية بموجب المرسوم رقم 17561 حول تنظيم عمل الأجانب الصادر عام 1964 وقانون العمل اللبناني لعام 1946 وقانون الضمان الاجتماعي.
  - الحرمان من الحق في التملك العقاري بموجب القانون رقم الحق 296 الصادر في عام 2001
  - الحرمان من الحق في الشخصية القانونية لـ 5,000 لاجئ فلسطيني من فاقدي الأوراق الثبوتية.
  - الحرمان من السكن اللائق في ظل عدم توسيع المخيمات، وإعادة إعمار المهدم منها
- لا يزال نحو 700 عائلة من مخيم نهر البارد يعيشون خارج منازلهم في بيوت مستأجرة، بسبب تأخر عملية الإعمار، الناتج عن نقص التمويل، فالمبلغ المتوفر لغاية الان هو 10 مليون يورو، والذي يكفي فقط لإعمار منازل لنحو الي 225 عائلة فقط حتى منتصف العام 2024، والاونروا لا زالت تحتاج الى نحو 37 مليون دولار لاستكمال ما تبقى من منازل والتي تقدر بـ9% من عموم منازل المخيم.
- ولا تزال تفرض إجراءات صارمة على حرية حركة اللاجئين الفلسطينيين من المخيمات وإليها، وخاصة مخيمات الجنوب ومخيم نهر البارد في الشمال، من خلال تواجد أمني مستمر على مداخل المخيمات ومخارجها، وإحاطة بعضها بأسوار من كل جانب، وتشترط الحصول على تصاريح لدخول مخيم نهر البارد.
- فيما يخص التعليم عانت المخيمات وتحديدا عين الحلو ومنطقة صيدا من مشاكل طارئة، نتيجة الاشتباكات المسلحة، والتي أدت الى تأخير العام الدراسي، إضافة للاكتظاظ داخل المدارس المتبقية والمتواجدة بجوار مخيم عين الحلوة أو في مدينة صيدا. والتي أدت الى اعتماد نظام الفترتين الصباحية والمسائية.
- الازمة الاقتصادية اللبنانية طالت عموم القطاعات بما فيها المخيمات وتأثيرها خلال العام 2023-2024، حيث يشهد لبنان ومنذ نحو أكثر من أربع سنوات، أزمة نقدية واقتصادية تسببت في انهيار القطاع الماليُ والمصرفي وما نتج عنه انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل سعر صرف الدولار الامريكي، وسط عدم قدرة البنوك على رد الودائع الدولارية للمودعين، في ظل شح العملات الصعبة، وانخفاض احتياطي العملات الأجنبية في البلاد الى مستويات قياسية متدنية.

- أدت الازمة الاقتصادية الى انخفاض حاد في قيمة رواتب العاملين الفلسطينيين إلى حد كبير، كما وانخفضت قيمة المساعدات المالية التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين– الاونروا، وأدت ذلك إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة بين اللاجئين الفلسطينيين. وبحسب تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة– اليونيسف في لبنان، فإن نحو نصف الأطفال من اللاجئين الفلسطينيين يعانون من القلق، و30% من الاكتئاب، وهذا عائد الى الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها أطفال اللاجئين الفلسطينيين والى الازمة الاقتصادية وتداعياتها، فقد انزلق ما نسبته77% تحت خط الفقر، وانخفض متوسط الراتب الشهري من 500 دولار أمريكي في عام 2019 إلى 200 دولار أمريكي في عام .2023 وهو أقل من نصف الحد الأدنى للأجور في لبنان.
- حسب تقديرات الاونروا فقد تنامت نسب الفقر في مخيمات لبنان الى 93% ، وتعود معدلات الفقر المرتفعة في مخيمات لبنان تاريخيا الى من التمييز والحرمان المتعلق العمل وحرمان اللاجئين من حق التملك، إضافة الى ارتدادات الأزمة الاقتصادية والمالية التي يعيشها لبنان، مما دفع لمزيد من الاعتماد الى الأونروا أكثر وخصوصا المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية التي تقدمها في مجالات الصحة والتعليم والمساعدات النقدية، وزاد من حجم تعميق الأزمة كذلك نزوح اعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا الى لبنان والذين يقدر عددهم بـ30 الف لاجئ.